

## متطلبات التوافق بين معايير المحاسبية الدولية والنظام الضريبي الليبي للحد من التهرب الضريبي

د. خيرية محمد إبراهيم ابوبكر / استاذ مساعد بقسم المحاسبة / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة طرابلس

المستخلص:

تناولت الدراسة متطلبات التوافق بين معايير المحاسبية الدولية والنظام الضريبي الليبي للحد من التهرب الضريبي وهدفت الدراسة الى تعريف متطلبات التوافق بين معايير المحاسبية الدولية والنظام الضريبي وكذلك اثناء المكتبات البنية لوجود نقص شديد للدراسات المتعلقة لموضوع الدراسة ، حيث تم توزيع 78 استبانة منهم 73 استبانة صالحة للتحليل الاحصائي ، واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي لسرد الدراسات السابقة كما استخدمت البرنامج الاحصائي Spss لتحليل البيانات .

وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج ابرزها ان هناك متطلبات لتوافق بين معايير المحاسبية الدولية والنظام الضريبي الليبي للحد من التهرب الضريبي ومنها إصدار المعايير المحاسبية الدولية وكذلك القانون الضريبي في آن واحد و محاولة توحيد الأهداف بين المعايير المحاسبية الدولية وبين النظام الضريبي وكذلك تقييم النظام الضريبي بصورة دورية للوقوف على مدى أخذه لما جاء في المعايير المحاسبية الدولية و ان تطبيق بعض المعايير المحاسبية الدولية يتطلب تعديلا للقوانين في ليبيا أو الأنظمة والتشريعات والتعليمات والبلاغات التي تصدر بموجبها وكذلك مطالبة الجهات المعنية (وزارة المالية) التأهيل العلمي والتدريب العملي للمعنيين بالدرجة الأولى بتطبيق النظام الضريبي من أجل ضمان التطبيق الصحيح للنظام المحاسبي المتوافق مع المعايير الدولية و إصدار الأنظمة والقوانين المهنية والرسمية التي تفرض تطبيق المعايير المحاسبية الدولية .

واوصت الدراسة على ضرورة ان يقوم المشرع الليبي بإصدار القانون الضريبي تزامنا مع اصدار معايير المحاسبية الدولية للحد من التهرب الضريبي وكذلك على الجهات المختصة محاولة توحيد الأهداف بين المعايير المحاسبية الدولية وبين النظام الضريبي و تقييم النظام الضريبي بصورة دورية للوقوف على مدى أخذه لما جاء في المعايير المحاسبية الدولية ، وكذلك وتعديل و إصدار بعض القوانين في ليبيا تماشيا مع بعض المعايير المحاسبية الدولية .

### Abstract

The study dealt with the requirements of compatibility between international accounting standards and the Libyan tax system to reduce tax evasion. The study aimed to define the requirements for compatibility between international accounting standards and the tax system, as well as enriching Libyan libraries because there is a severe lack of studies related to the subject of the study, where 78 questionnaires were distributed, of which 73 are valid for statistical analysis. The study used the inductive method to list previous studies, and the statistical program Spss was used to analyze the data.

The study reached several results, the most prominent of which is that there are requirements for compatibility between international accounting standards and the Libyan tax system to reduce tax evasion, including the issuance of international accounting standards as well as the tax law at the same time and an attempt to unify the objectives between international accounting standards and the tax system, as well as assessing the tax system periodically to determine On the extent to which he took what was stated in the international accounting standards and that the application of some international accounting standards requires an amendment to the laws in Libya or the regulations, legislation, instructions and communications issued in accordance with them, as well as the request of the concerned authorities (the Ministry of Finance) scientific qualification and practical training for those primarily concerned with the application of the tax system in order to ensure The correct application of the accounting system that is compatible with international standards and the issuance of professional and official regulations and laws that impose the application of international accounting standards.

The study recommended the need for the Libyan legislator to issue the tax law in line with the issuance of international accounting standards to reduce tax evasion, as well as the competent authorities to try to unify the objectives between international accounting standards and the tax system and evaluate the tax system periodically to determine the extent to which it took what was stated in the accounting standards International, as well as amending and issuing some laws in Libya in line with some international accounting standards

## المقدمة

تعتبر الضرائب التي تفرض في الدولة من أهدم الأدوات التي يتم استخدامها في توجيه الاقتصاد بشكل عام نحو توفير العدالة الاجتماعية وتنظيم الحياة الاقتصادية، وتأمين الخدمات العامة، وتحقيق المصالح المرتبطة بشؤون الحياة. ولكي تضمن الدولة عدم التهرب الضريبي سن المشرع الليبي القوانين لفرض الضرائب كما سن العقوبات للحد من التهرب الضريبي ولتحقيق ذلك كان من الضروري إيجاد توافق بين معايير المحاسبية الدولية والنظام الضريبي الليبي للحد من التهرب الضريبي في ليبيا.

## الدراسات السابقة

### أولا / الدراسات العربية

دراسة عبد الحفيظ (2020) بعنوان واقع تفعيل الآليات القانونية لمكافحة التهرب الضريبي "من وجهة نظر موظفي مصلحة الضرائب"

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تفعيل الآليات القانونية لمكافحة ظاهرة التهرب الضريبي من قبل مصلحة الضرائب في ليبيا، وقد سعت الدراسة لاستقراء وجمع آراء ووجهات نظر عينة الدراسة المتمثلة في الموظفين القائمين على تنفيذ إجراءات تحديد وربط الضريبة ومتابعة تحصيلها، وذلك حول تفعيل آليات الوقاية من التهرب الضريبي، والآليات الرادعة له، والآليات الداعمة للحد منه، وذلك خلال استبانة أُعدت لهذا الغرض. وباستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وعند إجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة، أثبتت نتائج الدراسة الميدانية أن مصلحة الضرائب تقوم بتفعيل الآليات القانونية لمكافحة التهرب الضريبي، وبما نسبته (69٪) تقريباً.

دراسة صالح (2020) بعنوان أثر تبني معايير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للحد من التهرب الضريبي بعد تبني النظام المحاسبي المالي. - دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية

تعالج هذه الأطروحة واقع الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية *ias/ifrs* وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بعد تبني النظام المحاسبي المالي *scf* منذ سنة 2010، من خلال دراسة عينة من آراء ممثلي الإفصاح المحاسبي والضريبي في المؤسسات وممثلين في: خبراء المحاسبة، محافظي الحسابات، والمستشارين الجبائيين بالإضافة إلى دراسة وتحليل القوائم المالية والتصريحات الجبائية لبعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتحديد حجم التهرب الضريبي المترتب عن اختلالات الإفصاح المحاسبي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق قواعد الإفصاح المحاسبي التي نص عليها النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية *ias/ifrs* يمكن أن تساهم في الحد من التهرب الضريبي من خلال تحديد الوعاء الضريبي بصورة تعبر عن الصورة الحقيقية لنتائج المؤسسات حسب آراء المستجوبين وهذا ما تم التأكد منه من خلال دراسة حالة بعض المؤسسات والتي تمثل نشاطها في الاستيراد والتصدير والانتاج، والاشغال العمومية.

دراسة حبيبة (2020) بعنوان أثر أساليب إدارة الأرباح على التهرب الضريبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (دراسة ميدانية على عينة من شركات المساهمة السودانية)

هدفت الدراسة إلى تبيان أثر أساليب إدارة الأرباح على التهرب الضريبي في ظل معايير المحاسبة الدولية وتهدف الدراسة إلى دراسة العلاقة بين أثر أساليب إدارة الأرباح والتهرب الضريبي وتوضح تأثير عمليات إدارة الأرباح من خلال استغلال المرونة وبدائل المعايير المحاسبية الدولية، ومستوى تهرب الشركات من الضريبة. وتم تطبيق - المنهج المتبع: المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت الاستبانة في جمع البيانات، وتم توزيعها على عينة من العاملين بالشركات.

توصلت الدراسة إلى أن شركات المساهمة العامة لا تطبق معايير المحاسبة الدولية عند إعداد القوائم المالية المقدمة لديوان الضرائب، وسوق الخرطوم للأوراق المالية بالإضافة إلى ذلك يتم استغلال المرونة الموجودة بالمعايير المحاسبية لإدارة الأرباح بقصد التهرب الضريبي ضرورة الاتجاه نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية من أجل تعزيز جودة التقارير المالية والحد من إدارة الأرباح والتهرب الضريبي، ضرورة أن يلزم كل من سوق الخرطوم للأوراق المالية وديوان الضرائب الشركات بتطبيق معايير محاسبية سواء أن كانت دولية أو محلية .

دراسة عبد الله (2015) بعنوان أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في فعالية النظام الضريبي (دراسة تطبيقية في سورية) هدفت هذه الدراسة إلى إمكانية زيادة فعالية النظام الضريبي في سوريا من خلال تبني معايير المحاسبة الدولية IAS والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للقواعد المحاسبية المعتمدة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية في عدالة النظام الضريبي كما يؤدي تطبيق معايير المحاسبة الدولية كقواعد محاسبة معتمدة لتحديد النتائج الصافية إلى عدالة النظام الضريبي .

ثانياً / الدراسات الأجنبية

دراسة Amidu (2016) بعنوان

University of Ghana Business School, Ghana, « The Effects of Financial Reporting Standards on Tax Avoidance and Earnings Quality: A Case of an Emerging Economy »

الهدف من هذا المقال هو دراسة أثر اعتماد معايير التقارير المالية الدولية IFRS على جودة المعلومات المحاسبية وتجنب الضرائب، في شكل دراسة إحصائية على 119 شركة المدرجة وغىر المدرجة في السوق المالي بدولة غانا، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تطبق المعايير الدولية للإعداد التقارير المالية في إعداد تقريرها المالي وانخفاض فيها حجم التجنب الضريبي كما أنه هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق هذه المعايير والتجنب الضريبي.

دراسة david prochazka, phd (2014) بعنوان

### IFRS as Tax Base Potential Impact on a Small Open Economy

هدفت دراسة الى دراسة قرار المفوضية الأوروبية رقم 1606 / 2002 والمتضمن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS كأساس لحاسبة الضرائب على الدخل في بيئة المحاسبة الأوروبية، حيث بينت الدراسة أن الشركات التي تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في إعداد حساباتها المالية، يجب أن تتبنى المعايير الدولية في إعداد بياناتها الضريبية كحساب الالتزامات الضريبية، وقد تمت الدراسة على بيئة المحاسبة البلجيكية. وتوصل الدراسة إلى أن تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS كمعايير المحاسبة الدولية IAS يمكن أن يكوف لهو فوائد ليس فقط لأغراض إعداد التقارير المالية، اما يمكن أن يكوف أداة بديلة للسياسات الضريبية كما ان اعتماد المعايير الدولية يمكن أن يكوف خيارا جذابا للميزانيات العامة للاقتصاديات الصغيرة المفتوحة، كالتى تعمل على التوصل لبيئة اقتصادية ملائمة. كما توصلت إلى أن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المقررة من قبل المفوضية الأوروبية أدت إلى زيادة العبء الضريبي بشكل ملحوظ بنسبة 17٪.

دراسة Smail (2010) بعنوان

### la normalisation comptable en Algérie présentation du nouveau système comptable et financier

يهدف هذا الدراسة إلى دراسة كى فى تولى الجزائر عن المخطط المحاسبي الوطني المعتمد في سنة 1975 وإحلال محله النظام المحاسبي المالي القائم على المعايير المحاسبية الدولية، ويهدف هذا الاصلاح إلى ايجاد حلول محاسبية للعمليات التي لم يعالجها المخطط السابق وتوحيد البنى المالية للشركات الجزائرية، ويمكن المؤسسات الاقتصادية من الافصح عن معلومات مالية ذات نوعية كاملة اكثر شفافية تسهل القواعد المحاسبية وفقا للاتفاقيات وقواعد المعايير المحاسبية الدولية.

دراسة bazart (1998) بعنوان

### la fraude fiscale modélisation du face a face thèse pour le doctorat, faculté des sciences économiques, contribuables

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة الإشكالية الوسائل المتاحة للسلطات الضريبية في مكافحة الاحتيال والغش الضريبي، وذلك من خلال دراسة ميدانية للواقع الضريبي في فرنسا، وتوصل الباحث إلى ان التهرب الضريبي ظاهرة عالمية تعاني منها كل دول العالم وهناك عدة طرق من أجل التخفيف منها مكافحة الاحتيال و الغش الضريبي يكون عن طريق زيادة فعالية الرقابة الضريبية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات التي سبقتها :-

تناولت الدراسات السابقة الموضوعات التالية :

- 1- أثر تبني معايير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للحد من التهرب الضريبي بعد تبني النظام المحاسبي المالي
  - 2- أثر أساليب إدارة الأرباح على التهرب الضريبي في ظل معايير المحاسبة الدولية
  - 3- دراسة قرار المفوضية الأوروبية رقم 1606 / 2002 والمتضمن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS كأساس لمحاسبة الضرائب على الدخل في بيئة المحاسبة الأوروبية
- في حين ان هذه الدراسة تناولت موضوع متطلبات التوافق بين معايير المحاسبة الدولية والنظام الضريبي الليبي للحد من التهرب الضريبي والذي لم تتطرق الدراسات السابقة .
- مشكلة الدراسة:

ان ازدياده حالات التهرب الضريبي في ليبيا يترتب عليه ذلك فقدان الدولة الكثير من الموارد المالية . فهنا وجب على المشرع الضريبي الليبي اصدار القوانين التي تتماشى مع المعايير المحاسبة الدولية للمساعدة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية ويمكن صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيسي وهو " ماهي متطلبات للتوافق بين معايير المحاسبة الدولية والنظام الضريبي الليبي للحد من التهرب الضريبي ؟

أهداف الدراسة:

جاءت هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- 1- التعرف على معايير المحاسبة الدولية.
  - 2- التعرف على النظام الضريبي الليبي.
  - 3- التعرف على التهرب الضريبي.
  - 4- اثراء المكتبات الليبية لوجود نقص شديد للدراسات المتعلقة بمتطلبات التوافق بين معايير المحاسبة الدولية والنظام الضريبي للحد من التهرب الضريبي على مستوى التعليم المحاسبي والتدريب في المناهج التدريس المتوسط والعالي.
- فرضية الدراسة
- لا يوجد متطلبات لتوافق بين معايير المحاسبة الدولية والنظام الضريبي الليبي للحد من التهرب الضريبي.

منهج الدراسة :-

- 1- المنهج العلمي المتبع :- اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي من خلال الانطلاق من الفروض النظرية ، وذلك بالاطلاع على الكتب والدوريات والدراسات السابقة حول موضوع الدراسة ، كما اعتمدت على منهج الوصف والتحليل وذلك باستخدام برنامج الحزم الاحصائية ( SPSS ) لاختبار فرضية الدراسة .
- 2- مجتمع الدراسة :- يتمثل مجتمع الدراسة في مصلحة الضرائب .

- 3- عينة الدراسة :- اشتملت عينة الدراسة على مصلحة الضرائب بطرابلس والمتكونة من الادارة العامة وادارة ضرائب طرابلس .
- 4- ادوات تجميع البيانات :- تعتمد الدراسة على ما تناولته الدراسة السابقة والادبيات المالية من الكتب والدوريات المتعلقة بالدراسة، وتم استخدام الاستبانة لجمع البيانات.
- 5- ادوات تحليل البيانات :- تعتمد الدراسة على برنامج الحزم الاحصائية ( SPSS ) لأجراء الاختبارات الاحصائية ( المتوسط الحسابي - الانحراف المعياري ) (T.test) .

#### حدود الدراسة :

- 1- الحدود الموضوعية : تتمثل الحدود الموضوعية في دراسة متطلبات التوافق بين معايير المحاسبة الدولية والنظام الضريبي الليبي للحد من التهرب الضريبي.
- 2- الحدود المكانية : مصلحة الضرائب طرابلس .
- 2- الحدود الزمنية : 2021 م .
- مفهوم الضريبة

هي مبلغ من المال تفرضه الدولة الزاميا على المكلفين من رعاياها والمقيمون فيها بشكل سنوي وبدون مقابل بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية من اجل خدمة المجتمع .

مفهوم التهرب الضريبي

محاولة المكلف الخاضع للضريبة كليا او جزئيا متبعا في طرقا مخالفة للقانون وتحمل في طياتها طابع الغش ( المحارمة ، 2005) أشكال التهرب الضريبي طبقا لقانون ضرائب الدخل الليبي

اجتهد المشرع الضريبي الليبي في وضع صور وأنماط وأشكال للتهرب الضريبي ويتضح ذلك من خلال نص المادة ( 75 ) من القانون رقم ( 7 ) لسنة 2010 بشأن ضريبة الدخل في التي:

- مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يعاقب بغرامة لا تقل عن أربعة أمثال ما لم يؤد من الضريبة كل من ارتكب بقصد التخلص من كل أو بعض الضريبة أو حرض أو اتفق أو ساعد على ارتكاب أي فعل من الأفعال الآتية:
- 1- الإدلاء ببيانات غير صحيحة في الإقرارات، والأوراق التي تقدم تنفيذا أحكام هذا القانون.
  - 2- إعداد أي حسابات، أو دفاتر، أو سجلات، أو تقارير، أو ميزانية غير صحيحة.
  - 3- استعمال أي طريقة احتيالية لإخفاء، أو محاولة إخفاء مبالغ تسري عليها الضريبة.

#### تعريف معايير المحاسبة الدولية:

يعرف المعيار المحاسبي بأنه مرشد لما سيكون عليه التطبق العلمي، ي ساعد على قياس الأحداث وتوصيل المعلومات التي تفيد في اتخاذ القرار، يتم إصداره من طرف هيئات دولية رسمية أو جهات حكومية حتى يقبل وي عترف به (صالح، 2020).

تعرف معايير المحاسبة الدولية بأنها قواعد يتم اعتمادها من طرف مؤسسات الأعمال عند إعداد القوائم المالية وتشمل المعايير والقواعد الوصفية والتوجيهات اللازمة التي تتعلق بعدة موضوعات تهتم المحاسبة الدولية بشكل عام وبالأخص القياس والتقييم والعرض والإفصاح هذه القواعد التي يتم الاتفاق عليها، والتي تشمل المعايير المحاسبة تعتبر كمرشد أساسي لتحقيق التجانس في قياس العمليات والأحداث التي تؤثر على القوائم المالية والتدفقات النقدية وإيصال تلك المعلومات إلى الأطراف المستفيدة منها (لطفي ، 2005) .

ولحل مشكلة اختلاف التشريعات الضريبية بين الدول تم وضع المعيار الدولي الثاني عشر (IAS: ضرائب الدخل) والذي يصف هذا المعيار المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل التي تضم جميع الضرائب المحلية والأجنبية المفروضة على الأرباح الخاضعة للضريبة ، ويحدد المعيار تعريفات للربح المحاسبي والربح الخاضع للضريبة والدخل الضريبي. (العامري ، 2020).  
 التحليل الوصفي والاجتماعي للدراسة  
 تمهيد:

تم توزيع استمارة الاستبيان التي تم إعدادها للحصول على بعض المعلومات المراد استخدامها في هذه الدراسة ومن بين هذه المعلومات كانت بعض الخصائص المتعلقة بموظفي مصلحة الضرائب من الناحية الديمغرافية فقد تم الحصول على هذه الخصائص حسب كل سؤال تم توجيهه للموظف باستمارة الاستبيان وتم تفسير بيانات الاستبيان حسب الجداول التالية .  
 الجدول رقم (1)

النسبة	العدد	الاستبانة
100%	78	الموزع
6.4%	5	الفاقد
93.6%	73	المسترجع

أولاً: الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة :

سنستعرض الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة وفق الآتي :

#### 1/ المؤهل العلمي

يوضح الجدول رقم (2) تصنيف المشاركين في الدراسة حسب المؤهل العلمي

## جدول رقم (2)

تصنيف المشاركين في الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة (%)
ثانوي فأقل	6	8.2%
جامعي أو ما يعادله	50	68.5%
ماجستير	17	23.3%
الإجمالي	73	100%

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ ان ما نسبته 68.5% من المشاركين من حملة المؤهل الجامعي ويليه حملة الماجستير بنسبة 23.3% من المشاركين ، اما حملة ثانوي فأقل فكانت نسبتهم 8.2% من المشاركين ، هذا يدل على ان الاغلبية من المشاركين هم من حملة الشهادات مما يساعدهم على فهم فقرات الاستبيان وتعزيز قدراتهم على الاجابة عليها.

## 2/ التخصص

يوضح الجدول رقم (3) تصنيف المشاركين في الدراسة حسب التخصص

## جدول رقم (3)

تصنيف المشاركين في الدراسة حسب التخصص

التخصص	العدد	النسبة (%)
محاسبة	37	50.7%
ادارة اعمال	13	17.8%
قانون	16	21.9%
حاسب اللي	6	8.2%
أخرى	1	1.4%
الإجمالي	73	100%



من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ ما نسبته 50.7٪ من المشاركين تخصصهم محاسبة تليها تخصص القانون بنسبة 21.9٪ من المشاركين وتليها تخصص ادارة الاعمال بنسبة 17.8٪ من المشاركين ، أي ان ما نسبته 90.4٪ من المشاركين هم تخصص محاسبة وادارة و القانون أي ان اكبر نسبة لها القدرة على فهم موضوع الدراسة .

### 3/ الوظيفة الحالية

يوضح الجدول رقم (4) تصنيف المشاركين في الدراسة حسب الوظيفة الحالية

#### جدول رقم (4)

تصنيف المشاركين في الدراسة حسب الوظيفة الحالية

الوظيفة الحالية	العدد	النسبة (٪)
مدير ادارة	3	4.1٪
مدير مكتب	7	9.6٪
محاسب	11	15٪
قانوني	8	10.9٪
رئيس قسم التفتيش	14	19.3٪
فاحص ضريبي	24	32.9٪
اخرى	6	8.2٪
الإجمالي	73	100٪

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ ان ما نسبته 32.9٪ من المشاركين وظيفتهم فاحص ضريبي تليها وظيفة رئيس قسم التفتيش بنسبة 19.3٪ من المشاركين ووظيفة محاسب ما نسبته 15٪ من المشاركين ، وما نسبته 10.9٪ من المشاركين وظيفتهم قانوني ، اما وظيفة مدير مكتب فكانت نسبتهم 9.6٪ من المشاركين وتليها وظيفة مدير ادارة بنسبة 4.1٪ من المشاركين في حين ان وظائف اخرى بنسبة 8.2٪ من المشاركين ، مما سبق نجد ان عينة الدراسة قد اشتملت على غالبية الوظائف التي لها علاقة بموضوع الدراسة مما يؤيد مصداقية النتائج.

#### 4/ سنوات الخبرة

يوضح الجدول رقم (5) تصنيف المشاركين في الدراسة حسب سنوات الخبرة.

##### جدول رقم (5)

تصنيف المشاركين في الدراسة حسب سنوات الخبرة

النسبة (%)	العدد	سنوات الخبرة
8.2%	6	اقل من 5 سنوات
17.8%	13	من 5 الى 10 سنوات
23.3%	17	من 11 الى 15 سنة
50.7%	37	اكثر من 15 سنة
100%	73	الإجمالي

من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ أعلى نسبة تمثل سنوات الخبرة أكثر من 15 سنة بنسبة 50.7% من المشاركين تليها سنوات الخبرة من 11 الى 15 سنة وهي 23.3% من المشاركين ، أي ان اجمالي الخبرة التي تزيد عن 11 سنة تمثل ما نسبته 74% من المشاركين مما يدل على وجود الخبرة لدى المشاركين وهذا يدعم مصداقية النتائج .

من خلال التحليل الخصائص الديمغرافية ويمكن القول اننا اغلبية افراد عينة الدراسة يمتلكون الخبرة والمؤهل والتخصص المطلوب لتدعيم الدراسة لتكون النتائج يعتمد عليها وتمثل الواقع

ثانياً: التحليل الإحصائي لعينة الدراسة :-

تحليل الأسئلة المهنية بالدراسة المتعلقة بالسؤال (ماهي متطلبات لتوافق بين معايير المحاسبية الدولية والنظام الضريبي الليبي للحد من التهرب الضريبي) ومعرفة آراء واتجاهات المستجيبين للاستبيان وسيتم استخدام مقياس ليكارت الخماسي بحساب المتوسط المرجح.

- نتائج استجابة افراد عينة الدراسة على الأداة

جدول يبين استجابة افراد العينة على البدائل الخمسة لكافة البنود الفرضية الرئيسية " لا توجد متطلبات لتوافق بين معايير المحاسبية الدولية والنظام الضريبي الليبي للحد من التهرب الضريبي "

جدول رقم (6)

التوزيع التكراري لإجابات المشاركين في الدراسة حول فقرات المحور الدراسة

ر.ت	العبارة	X04	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الاجمالي
1	إصدار المعايير المحاسبية الدولية وكذلك القانون الضريبي في آن واحد	العدد	1	0	1	20	51	73
		النسبة %	1.3	0.0	1.3	27.5	69.9	100.0
2	محاولة توحيد الأهداف بين المعايير المحاسبية الدولية وبين النظام الضريبي	العدد	1	0	5	20	47	73
		النسبة %	1.3	0.0	6.9	27.5	64.3	100.0
3	تقييم النظام الضريبي بصورة دورية للوقوف على مدى أخذه لما جاء في المعايير المحاسبية الدولية	العدد	1	5	6	11	50	73
		النسبة %	1.3	6.9	8.2	15	68.6	100.0
4	تقييم النظام الضريبي بصورة دورية للوقوف على مدى أخذه لما جاء في المعايير المحاسبية الدولية	العدد	0	5	7	12	49	73
		النسبة %	0.0	6.9	9.6	16.4	67.1	100.0
5	يتطلب تطبيق بعض المعايير المحاسبية الدولية تعديلا للقوانين في ليبيا أو الأنظمة والتشريعات والتعليمات والبلاغات التي تصدر بموجبها	العدد	2	9	5	15	42	73
		النسبة %	2.8	12.3	6.9	20.5	57.5	100.0
6	الإستقرار السياسي والأمني في ليبيا	العدد	44	10	8	7	4	73
		النسبة %	60.3	13.6	10.9	9.6	5.6	100.0
7	على الجهات المعنية (وزارة المالية) التأهيل العلمي والتدريب العملي للمعنيين بالدرجة الأولى بتطبيق النظام الضريبي من أجل ضمان التطبيق الصحيح للنظام المحاسبي المتوافق مع المعايير الدولية	العدد	2	9	7	18	37	58
		النسبة %	2.8	12.3	9.6	24.7	50.6	100.0
8	إصدار الأنظمة والقوانين المهنية والرامية التي تفرض تطبيق المعايير المحاسبية الدولية	العدد	2	4	0	19	48	73
		النسبة %	2.8	5.6	0.0	26	65.6	100.0
9	للإعلام دور هام في توضيح المعايير المحاسبية الدولية ونشر التحقيقات والدارسات	العدد	2	0	7	13	51	73
		النسبة %	2.8	0.0	9.6	17.7	69.9	100.0
10	تطوير مناهج الجامعات الليبية لتتضمن تدريس معايير المحاسبة الدولية	العدد	3	8	6	23	33	73
		النسبة %	4.1	10.9	8.2	31.5	45.3	100.0
11		العدد	21	38	3	11	0	73

ر.ت	العبارة	X04	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الاجمالي
	صياغة معايير المحاسبة الدولية، بدون تغيير جوهري، لتكون من ضمن القانون الضريبي	النسبة %	28.9	52	4.1	15	0.0	100.0
12	تبني تقنيات وتكنولوجيا حديثة كافية وفعالة في المؤسسات	العدد	1	7	7	22	36	73
		النسبة %	1.3	9.6	9.6	30.1	49.4	100.0
13	إشراك العاملين المختصين بالشأن المالي والضريبي في إعداد مشاريع القوانين المالية	العدد	11	8	4	16	34	73
		النسبة %	15	10.9	5.6	21.9	46.6	100.0
14	الدعم والمساندة السياسية من متخذي القرارات (السلطتين التشريعية والتنفيذية)	العدد	6	4	0	17	46	73
		النسبة %	8.2	5.6	0.0	23.2	63	100.0

توضيح مقياس ليكرث الخماسي :

بما أن المتغير الذي يعبر عن الخيارات ( موافق بشدة ، موافق ، محايد ، غير موافق ، غير موافق إطلاقاً ) مقياس ترتيبي ، والأرقام التي تدخل في البرنامج وهي ( موافق بشدة = 5 ، موافق = 4 ، محايد = 3 ... ) ثم Weights تعبر عن الأوزان نحسب بعد ذلك المتوسط الحسابي ( المتوسط المرجح ) ويتم ذلك بحساب طول الفترة أولاً وهي في هذه الدراسة عبارة عن حاصل قسمة 4 على 5 . حيث 4 تمثل عدد المسافات ( من 1 إلى 2 مسافة أولى ، ومن 2 إلى 3 مسافة ثانية ، ومن 3 إلى 4 مسافة ثالثة ، ومن 4 إلى 5 مسافة رابعة ) ، 5 تمثل عدد الاختيارات، وعند قسمة 4 على 5 ينتج طول الفترة ويساوي 0.80 ويصبح التوزيع حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (7)

المستوى	المتوسط المرجح	
غير موافق بشدة	من 1 إلى 1.79	وفيما يلي سيتم عرض نتائج التحليل
غير موافق	من 1.80 إلى 2.59	
محايد	من 2.60 إلى 3.39	جدول رقم (8)
موافق	من 3.40 إلى 4.19	المتوسط المرجح والانحراف المعياري للفرضية الثانية
موافق بشدة	من 4.20 إلى 5	

لأسئلة الاستبيان :

ونائج اختبار T لفقرات

X04	العبارة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد
1	إصدار المعايير المحاسبية الدولية وكذلك القانون الضريبي في آن واحد	4.62	0.768	21.41	0.000	موافق
2	محاولة توحيد الأهداف بين المعايير المحاسبية الدولية وبين النظام الضريبي	4.58	0.761	21.11	0.000	موافق
3	تقييم النظام الضريبي بصورة دورية للوقوف على مدى أخذه لما جاء في المعايير المحاسبية الدولية	4.35	0.871	15.72	0.000	موافق
4	تقييم النظام الضريبي بصورة دورية للوقوف على مدى أخذه لما جاء في المعايير المحاسبية الدولية	4.76	0.585	30.48	0.000	موافق
5	يتطلب تطبيق بعض المعايير المحاسبية الدولية تعديلا للقوانين في ليبيا أو الأنظمة والتشريعات والتعليمات والبلاغات التي تصدر بموجبها	4.46	0.883	16.74	0.000	موافق
6	الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا	1.73	0.819	15.76-	0.000	غير موافق
7	على الجهات المعنية (وزارة المالية) التأهيل العلمي والتدريب العملي للمعنيين بالدرجة الأولى بتطبيق النظام الضريبي من أجل ضمان التطبيق الصحيح للنظام المحاسبي المتوافق مع المعايير الدولية	4.40	0.889	15.95	0.000	موافق
8	إصدار الأنظمة والقوانين المهنية والرسومية التي تفرض تطبيق المعايير المحاسبية الدولية	4.45	0.813	18.05	0.000	موافق
9	للإعلام دور هام في توضيح المعايير المحاسبية الدولية ونشر التحقيقات والدراسات	4.37	0.727	19.10	0.000	موافق
10	تطوير مناهج الجامعات الليبية لتتضمن تدريس معايير المحاسبة الدولية	4.31	0.817	16.28	0.000	موافق
11	صياغة معايير المحاسبة الدولية، بدون تغيير جوهري، لتكون من ضمن القانون الضريبي	1.86	0.793	14.54-	0.000	غير موافق

X04	العبارة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد
12	تبني تقنيات وتكنولوجيا حديثة كافية وفعالة في المؤسسات	4.35	0.763	17.94	0.000	موافق
13	إشراك العاملين المختصين بالشأن المالي والضريبي في إعداد مشاريع القوانين المالية	4.32	0.757	17.73	0.000	موافق
14	الدعم والمساندة السياسية من متخذي القرارات (السلطتين التشريعية والتنفيذية)	4.71	0.643	27.55	0.000	موافق

من خلال الجدول رقم (6) والجدول رقم (8) نلاحظ ان هناك متطلبات لتوافق بين معايير المحاسبية الدولية والنظام الضريبي الليبي للحد من التهرب الضريبي ومنها إصدار المعايير المحاسبية الدولية وكذلك القانون الضريبي في آن واحد و محاولة توحيد الأهداف بين المعايير المحاسبية الدولية وبين النظام الضريبي وكذلك تقييم النظام الضريبي بصورة دورية للوقوف على مدى أخذه لما جاء في المعايير المحاسبية الدولية و ان تطبيق بعض المعايير المحاسبية الدولية يتطلب تعديلا للقوانين في ليبيا أو الأنظمة والتشريعات والتعليمات والبلاغات التي تصدر بموجبها وكذلك مطالبة الجهات المعنية (وزارة المالية) التأهيل العلمي والتدريب العملي للمعنيين بالدرجة الأولى بتطبيق النظام الضريبي من أجل ضمان التطبيق الصحيح للنظام المحاسبي المتوافق مع المعايير الدولية و إصدار الأنظمة والقوانين المهنية والرسمية التي تفرض تطبيق المعايير المحاسبية الدولية و صياغة معايير المحاسبة الدولية، بدون تغيير جوهري، لتكون من ضمن القانون الضريبي و الدعم والمساندة السياسية من متخذي القرارات (السلطتين التشريعية والتنفيذية) .

ثالثاً: اختبار فرضية الدراسة :-

1- فرض العدم ( الفرضية الصفرية )  $H_0$  : لا توجد متطلبات لتوافق بين معايير المحاسبية الدولية والنظام الضريبي الليبي للحد من التهرب الضريبي.

2- الفرض البديل  $H_1$  : توجد متطلبات لتوافق بين معايير المحاسبية الدولية والنظام الضريبي الليبي للحد من التهرب الضريبي.

لاختبار الفرضية تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test ، وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء المشاركين في الدراسة حول هذه الفرضية، والجدول التالي يبين المتوسط الحسابي المرحح للفرضية والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار T (قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية).

### جدول رقم (9)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T

النتيجة	الدلالة الإحصائية	إحصاءة اختبار T	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح
$H_0$ رفض	* 0.000	21.253	0.399	3.84

\* دالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05

نلاحظ من خلال بيانات الجدول (9) أن المتوسط الحسابي المرجح 3.84 بانحراف معياري مناظر له 0.399 وان قيمة إحصاء الاختبار 21.253 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية 0.05 وقيمة المتوسط الحسابي المرجح أكبر من 3، مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية مما يدل على قبول الفرض القائل بأنه: توجد متطلبات لتوافق بين معايير المحاسبية الدولية والنظام الضريبي الليبي للحد من التهرب الضريبي.

النتائج والتوصيات :-

أولاً : النتائج :

مما سبق نستنتج ان هناك متطلبات للتوافق بين معايير المحاسبية الدولية والنظام الضريبي الليبي للحد من التهرب الضريبي

والمتمثلة في الاتي :-

- 1- إصدار القانون الضريبي تزمنا مع اصدار المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالتهرب الضريبي
- 2- محاولة توحيد الأهداف بين المعايير المحاسبية الدولية وبين النظام الضريبي
- 3- تقييم النظام الضريبي بصورة دورية للوقوف على مدى أخذه لما جاء في المعايير المحاسبية الدولية
- 4- يتطلب تطبيق بعض المعايير المحاسبية الدولية تعديلا للقوانين في ليبيا أو الأنظمة والتشريعات والتعليمات والبلاغات التي تصدر بموجبها .
- 5- مطالبة الجهات المعنية (وزارة المالية) التأهيل العلمي والتدريب العملي للمعنيين بالدرجة الأولى بتطبيق النظام الضريبي من أجل ضمان التطبيق الصحيح للنظام المحاسبي المتوافق مع المعايير الدولية
- 6- إصدار الأنظمة والقوانين المهنية والرسومية التي تفرض تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

- 7- صياغة معايير المحاسبة الدولية، بدون تغيير جوهري، لتكون من ضمن القانون الضريبي  
8- الدعم والمساندة السياسية من متخذي القرارات (السلطتين التشريعية والتنفيذية)

ثانياً : التوصيات

- 1- على المشرع الليبي إصدار القانون الضريبي تزامناً مع إصدار المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالتهرب الضريبي .  
2- على الجهات المختصة محاولة توحيد الأهداف بين المعايير المحاسبية الدولية وبين النظام الضريبي وكذلك تقييم النظام الضريبي بصورة دورية للوقوف على مدى أخذه لما جاء في المعايير المحاسبية الدولية .  
3- تعديل و إصدار بعض القوانين في ليبيا تماشياً مع بعض المعايير المحاسبية الدولية  
4- مطالبة الجهات المعنية (وزارة المالية) التأهيل العلمي والتدريب العملي للمعنيين بالدرجة الأولى بتطبيق النظام الضريبي من أجل ضمان التطبيق الصحيح للنظام المحاسبي المتوافق مع المعايير الدولية .

المراجع

أولا / المراجع العربية

- 1- الجعارات، خالد جمال ، معايير التقارير المالية الدولية، إثراء للنشر، عمان، الأردن، 2007.  
2- العامري، سعود جايد، المحاسبة الدولية ، 2020.  
3- المحارمة ، وصفي ، اسباب التهرب من ضريبة الدخل في المملكة الاردنية الهاشمية واثاره الاقتصادية ، رسالة ماجستير ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، الخرطوم ، 2003 .  
4- حبيبة ، عامر، وآخرون ، أثر أساليب إدارة الأرباح على التهرب الضريبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (دراسة ميدانية على عينة من شركات المساهمة السودانية) ، مجلة إقتصاد المال والأعمال ، العدد (2)، المجلد (5) ، 2020.  
5- صالح ، واضح ، أثر تبني معايير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للحد من التهرب الضريبي بعد تبني النظام المحاسبي المالي .  
- دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية ، اطروحة دكتوراه ، جامعة محمد بوضياف – المسيلة ، 2020 .  
6- لطفي ، أمين السيد احمد ، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الاداء والاستثمار في البورصة ، الدار الجامعية للنشر الاسكندرية ، 2005 .  
7- عبد الله، حسن محمود ، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في فعالية النظام الضريبي، دراسة تطبيقية في سورية"، رسالة دكتوراه في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق سورية، 2015.



- 8- ميرة، عبد الحفيظ فرح واقع تفعيل الآليات القانونية لمكافحة التهرب الضريبي "من وجهة نظر موظفي مصلحة الضرائب"، المجلة العلمية، جامعة الزاوية، العدد (22)، المجلد (2)، 2020.
- 9- يحيى، سعيدي و لخضر، اوصى ف ، أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي ، مداخلة الملتقي دولي حول: "النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية ifrs/ias والمعايير الدولية للمراجعة isa ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة البليدة، دى سمبر 2011 .

تانيا / المراجع الاجنبية

- 1- Mohammed Amidu ,Sally Mingle Yorke ,Simon Harvey, University of Ghana Business School, Ghana, « The Effects of Financial Reporting Standards on Tax Avoidance and Earnings Quality: A Case of an Emerging Economy », Journal of Accounting and Finance Vol.16(2),2016.
- 2- Mr.Ould Amer Smail, « la normalisation comptable en Algérie présentation du nouveau système comptable et financier » , Revue des Sciences Économiques et de Gestion Setif, n10 -2010.
- 3- Cécile bazart, « la fraude fiscale modélisation du face a face thèse pour le doctorat, faculté des sciences économiques, contribuables », université Montpellier Ecole Doctorale, 1998.
- 4- David Prochazka, Phd. The IFRS as Tax Base: Potential Impact on a Small Open Economy. European Financial and Accounting Journal, 2014, vol. 9, no. 4, pp. 59-75